مجلة طبنـــة للدراسات العلمية الأكاديمية ISSN 2661-7633 / EISSN 2716-8883

السنة: 2021 المجلد: 04 العدد: 03 ص.ص: 1053-1071

البيئة والتنمية المستدامة مقاربة تحليلية شاملة حول جدلية العلاقة والتأثير في التشريع الجزائري

Environment and sustainable development: a comprehensive analytical approach to the dialectic of relationship and influence in Algerian legislation

بن لعلام سمهان[1*]، جامعة الجزائر3 (الجزائر)، benlalam.semhane@univ-alger3.dz

بنان كريمة[2]، جامعة الجزائر3 (الجزائر)، benane.karima@univ-alger3.dz

تاريخ إرسال المقال: 03-08-2021 تاريخ قبول المقال: 12-11-2021

الملخص:

التنمية في أصلها عملية تطوير تهدف إلى الوفاء بالحاجات الأساسية للأفراد، والبيئة هي المصدر الرئيسي الذي تأخذ منه الموارد لتحقيق أهدافها، وبالتالي يتعين استغلال موارد البيئة بأسلوب عقلاني لضمان استمرارها في العطاء. وعلى الدول عند وضع وبناء إستراتيجيتها التنموية أن لا تغفل البعد البيئي لضمان تحقيق أهدافها ما يتطلب تحديد الأطر القانونية لها لتطويرها، ولن يتحقق ذلك دون توازن إستراتيجي بينهما وحماية قانونية لها من طرف المشرع الجزائري. وعليه فإن هذه الدراسة تهدف إلى إبراز العلاقة الحيوية القائمة بين البيئة والتنمية المستدامة، ذلك أنّ حمايتها هي عنصر أساسي من عناصر التنمية المستدامة، وغايتها الوصول إلى ما يسمى اليوم بمصطلح الاستدامة البيئية .

الكلمات المفتاحية: الأطر القانونية، البيئة ،التنمية المستدامة، التشريع الجزائري.

Abstract:

The origin of development is a development process aimed at fulfilling the main needs of the individuals, and the environment is the main source from which it derives the sources for reaching the goals, so, the environmental

sources must wisely be used in order to guarantee its supply. So, the countries must not neglect the environmental factor when setting their developmental strategies in order to reach their goals which requires the determination of the legal frameworks.

And this cannot be realized without the presence of a strategic balance between them and the legal protection from the Algerian Legislator. So this study aims at determining the vital relationship that exists between the environment and the lasting development because its protection is the main factor of the lasting development and its objective is to reach what is called today" the environmental lasting".

Keywords: Legal frameworks-Environment-Lasting development-Algerian Legislation

* بن لعلام سمهان.

مقدمة:

عرف الاهتمام بالبيئة اتجاها متناميا في السنوات الأخيرة، حيث أصبحت محل نقاش وجدل كثير من الندوات والملتقيات والمؤتمرات الدولية في مختلف التخصصات لأنها تمثل فعليا المجال الحيوي الذي يستمد منه الإنسان قوته وكل أسباب تطوره الفكري والاجتماعي والأخلاقي والمادي، وكذلك لأنّ البيئة اليوم أصبحت تعاني من مشاكل عديدة تبرز التدهور الواضح والجلي في مكوناتها. بحيث أصبحت الحياة فوق طاقة واحتمال البيئة، فبدأنا اليوم نسمع عن مشكلة الغذاء ومشكلة الطاقة ومشكلة التلوث، وهي بلا شك كلها مشكلات ناجمة عن الاختلال البيئي الحاصل.

و نظرا لأهمية عنصر البيئة في أدبيات التنمية المستدامة على اعتبار أنّ هذه الأخيرة تستهدف ضمان حمايتها والحفاظ عليها كونها تمثل الأرضية والأساس الذي تقوم عليه، كان من الضروري تحليل العلاقة بينهما، جاءت هذه الدراسة للاجابة عن الاشكالية التي مفادها: **ما هي الأطر القانونية لحماية البيئة من أجل تحقيق التنمية المستدامة من طرف المشرع الجزائري؟**

و تتفرع عن هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات، تسعى هاته الدراسة للإجابة عليها.

1- هل تعتبر البيئة وسيلة لتحقيق التنمية المستدامة؟

2- هل يمكن تحقيق تنمية منسجمة مع متطلبات البيئة؟

3- ما هي الأطر القانونية لحماية البيئة في التشريع الجزائري؟

4- هل العلاقة بين البيئة والتنمية علاقة صراع أو تكامل؟

وتصنف هذه الدراسة ضمن الدراسات النظرية من خلال استخدام منهج الوصف التحليلي في تناول موضوع الدراسة.

المبحث الأول:.البيئة والتنمية المستدامة

البيئة ليست مجرد موارد يتجه إليها الإنسان ليستمد منها مقومات حياته، وإنما تشمل أيضا علاقة الإنسان بالإنسان، والتي تنظمها المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية والأخلاق، فالبيئة إذن كلّ متكامل يشمل إطارها الكرة الأرضية وهي كوكب الحياة، وبموجب القوانين التي تم سنها في هذا المجال علاميا ومحليا فهي ضرورية لتحقيق التنمية المستدامة، وعليه سنناقش من خلال هذا المبحث أهم أطرها المفاهيمية.

المطلب الأول: مفهوم البيئة ومشكلاتها

اولا: مفهوم البيئة

اشتقت كلمة البيئة في اللغة العربية من الفعل "تبوأ" أي نزل وأقام، وكلمة بيئة écologie مشتقة من الكلمة اليونانية okios وتعني "بيتا"، ومن هنا فإن البيئة بمعناها الضيق تعني البيوت، وبمفهومها الواسع تعني البيئة المحيطة، وعلاقة الإنسان الطبيعية بها. (1)

أما في اللغة الفرنسية للدلالة على معنى الظروف المحيطة من ماء وهواء وأرض، وكائنات حية وغير حية، فهي الوعاء الذي يحتضن الكائنات الحية بما فيه الإنسان. (2)

أما في المعنى الاصطلاحي، فهو لا يختلف كثيرا عن المعنى والتعريف اللغوي إلاّ بزيادة التفاصيل المتعلقة بمكونات البيئة وعناصرها. فهي الوسط الذي يحيا فيه الإنسان، والتي تنظم سلوكه ونشاطه مجموعة من القواعد القانونية المجردة ذات الصبغة الفنية على نحو يحفظ عليه حياته ويحمي صحته(3).

إذن البيئة بمعناها الشامل هي الوسط الذي يعيش فيه الإنسان ويحصل منه على مقومات حياته، فهي المحيط المادي والمعنوي والحيوي الذي يعيش فيه الإنسان، ويتمثل هذا المحيط في التربة والهواء والماء، وكذلك ما ينشئه الإنسان بنفسه من مصانع ومستشفيات وطرق وغيرها من المنشآت.

كما يطلق العلماء لفظ البيئة على مجموع الظروف والعوامل الخارجية التي تعيش فيها المخلوقات الحية وتؤثر في العمليات الحيوية التي تقوم بها(4).

و لقد أوجز إعلان مؤتمر البيئة الذي انعقد في ستوكهولم سنة 1972 مفهوم البيئة أنّها كل شيء يحيط بالإنسان.

ثانيا: مشكلات البيئة

يضع الإنسان نفسه خارج إطار أنظمة البيئة، ويعتبرها ملكيته الخاصة، كما لو كانت حديقته المنزلية، ينظمها ويسيرها بالكيفية التي تناسبه، فتناسى أنّه عنصر مكمل لعناصر البيئة التي أصبحت مهددة بالانقراض والزوال، وذلك من فعل الإنسان الذي يعدّ المسؤول الوحيد عن هذه المشاكل التي يمكن حصرها في نقطتين وهما:

النقطة الأولى: وتتمثل في التلوث البيئي: وهو إحداث تغيير في البيئة المحيطة بالكائنات الحية، بسبب الإنسان وأنشطته اليومية، مما يؤدي إلى ظهور بعض الموارد التي تتلاءم مع المكان الذي يعيش فيه الكائن الحي، ويؤدي على اختلالها، وظهور جميع الملوثات بأنواعها المختلفة، وهي: (5)

- التلوث الجوي: ويحدث بسبب انتشار الغازات السامة من مداخن المصانع والسيارات والإشعاعات النووية والذرية.

- التلوث الأرضي: ويحدث بسبب رمي النفايات والقمامات والمواد الصلبة فوق الأرض وتلوث التربة.
- التلوث المائي: ويحدث بسبب إقامة المصانع على ضفاف الأنهار والسواحل وتسرب مياهها، وتسرب البترول وكل السوائل من البواخر والناقلات في البحار.

و من الواضح أنّ التلوث في الحقيقة هو مشكلة بيئية بامتياز، وقد برزت بوضوح في عصر الصناعة تحديدا. ونظرا لما تفرزه هذه المشكلة من خطورة على كثير من الأنظمة البيئية، ما جعلها تحظى بالاهتمام والدراسة. ويوصف التلوث كظاهرة بأنّه الوريث الذي حلّ محل الأوبئة والمجاعة. وكذلك فقد طغى عللا كل قضايا البيئة، وارتبط بكل حديث عنها حتى ترسخ في أذهان الكثيرين أنّ التلوث في الحقيقة هو المشكلة الوحيدة للبيئة، وأنّ مواجهته هو المفتاح الوحيد لحل هذه المعضلة الكبيرة.

هذا وقد امتد التلوث إلى كل مجالات الحياة البشرية والاجتماعية والنفسية والصحية، فأوجد حالة التمزق البيئي، التي جعلت الإنسان اليوم محاط بالعديد من المشاكل المرتبطة بالتغيير الكمي والكيفي في مكونات البيئة الحية وغير الحية. وهو ما لا تستطيع طبعا الأنظمة البيئية استيعابه دون أن يحدث اختلال في توازنها كوجود أية مادة أو طاقة في مكانها وزمانها، وكمياتها المناسبة. وبعبارة أخرى هو كل ما قد يؤثر في عناصر البيئة بما فيها وتحويه من نبات وحيوان وأيضا إنسان، وكذلك كل ما قد يؤثر في تركيب العناصر الطبيعية غير الحية ممن هواء وتربة وبحار ومياه جوفية أيضا.

النقطة الثانية وتتمثل في استنزاف الموارد البيئية:

يعني استنزاف الموارد بصفة عامة تقليل قيمة المورد أو اختفائه عن أداء دوره العادي في شبكة الحياة، والغذاء ولا تكمن خطورة استنزاف المورد فقط عند اختفائه أو التقليل من قيمته، إنما الأخطر من كل هذا تأثير الاستنزاف على التوازن البيئي الذي ينتج عنه أخطار غير مباشرة بالغة الخطورة، ذلك أنّ استنزاف مورد من الموارد قد يتعدى أثره إلى بقية الموارد الأخرى، ومن هنا تتعاظم دائرة المشكلة محليا وعالميا. (6)

ويرى المختصين والأكاديميين والباحثين أنّ التلوث بمفهومه الحديث مرتبط بالنهضة الصناعية التي عاشها العام وإرهاصاتها. حيث قد توصل الإنسان إلى صنع الآلة واستخدام الفحم لإدارتها، غير أن مصادر الفحم قد تعرضت للاستنزاف. كما لم يكن أمام الإنسان سوى لبحث عن مصادر جديدة للطاقة، وتحقق له ذلك باكتشاف النفط وإنتاج. ولكن ما حدث فيما بعد هو إسراف في استخراجه واستخدامه. وبات شيئا مهددا بالزوال والفناء لأنّ الإنسان قد فرض سيطرته على الموارد الطبيعية دون أن يفكر في النتائج والمخرجات الخطيرة على البيئة من جهة وعلى صحته من جهة أخرى. فضلا عن الإضرار بكافة العملية الإنتاجية واستنزاف المواد الطبيعية التي زادت تكاليفها استخراجها من جهة، وزيادة تكاليف الخاصة بها وحمايتها من أضرار التلوث والذي يفرز تحديات كبيرة تتعلق باستمرارية الحياة، في كل يوم يزداد تلوث عناصر البيئة

ويزداد استنزاف الموارد الطبيعية من تعاظم المشكلة البيئية لتدق ناقوس الخطر،ن فهل يوجد في النهاية من مجيب ؟

المطلب الثاني: مفهوم التنمية المستدامة وأبعادها

أولا: مفهوم التنمية المستدامة

إنّ ظهور مفهوم التنمية المستدامة للجود لم يكن وليد الصدفة، بل نتيجة مجهودات مستمرة للمنظمات الدولية والخبراء وغيرهم، في الإشعار بأهمية البيئة الطبيعية بجانب البيئة الاقتصادية والاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة، وقد سبق ظهور مفهوم التنمية المستدامة انعقاد العديد من المؤتمرات والملتقيات الدولية التي مهدت الطريق لبروز مفهومه.

يعرف برنامج الأمم المتحدة للتنمية والبيئة التنمية المستدامة على أنها تنمية تسمح بتلبية احتياجات ومتطلبات الأجيال الحاضرة دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها. وهو التعريف الذي جاءت به لجنة البيئة والتنمية التابعة للأمم المتحدة، والمعروفة بلجنة brundtland. [7]

إذن يمكن القول بأنّ مفهوم التنمية المستدامة هو حديث في مجالي البيئة والتنمية، لأنه يأخذ بعين الاعتبار المشاكل البيئية، ويهدف إلى تحسين نوعية حياة الإنسان من منطلق الحديث في إطار القدرة الاستيعابية للأنظمة البيئية، وتركز فلسفة التنمية المستدامة على حقيقة هامة مفادها أن الاهتمام بالبيئة هو الأساس الصلب للتنمية الاقتصادية، ذلك أنّ الموارد الطبيعية الموجودة في هذا الكون هي أساس كل نشاط صناعي أو زراعي[8].

إنّ التنمية لا تتجاهل الضوابط والمحددات البيئية، ولا تؤدي إلى دمار الموارد الطبيعية واستنزافها، بل تعني التوظيف بين تنمية اجتماعية واقتصادية قابلة للاستمرار وحماية البيئة.

على ضوء مات تقدم نجد أنّ التنمية المستدامة هي التنمية التي تحقق التوازن بين النظام البيئي والاقتصادي والاجتماعي، وتساهم في تحقيق أقصى قدر من النمو في كل نظام من هذه الأنظمة دون أن يؤثر التطور في أيّ نظام على الأنظمة الأخرى سلبا.

وفي السياق ذاته حددت دراسة إدوارد باربيي Edward barbier أربع سمات للتنمية المستدامة، وهي؛

- أنّ التنمية المستدامة تتوجه أساسا لتلبية احتياجات أكثر الطبقات فقرا، أي أنّ التنمية تسعى للحدّ من الفقر العالمي.
- أنّ التنمية المستدامة تحرص على تطوير الجوانب الثقافية والإبقاء على الحضارة الخاصة بكل مجتمع.

– أنّ عناصر التنمية المستدامة لا يمكن فصل بعضها عن بعض، بسبب تداخل الأبعاد والعناصر الكمية والنوعية لهذه التنمية[9]. وتجدر الإشارة إلى أنّ التنمية المستدامة تعاني من التراكم الكبير في التعريفات التي تضمنت عناصر وشروط هذه التنمية[10].

– فاقتصاديا تعني التنمية المستدامة للدول المتقدمة إجراء تخفيض في استهلاك الطاقة والموارد، أما بالنسبة للدول المختلفة فتعني توظيف الموارد من اجل رفع مستوى المعيشة.

– وعلى الصعيد البيئي فهي تعني حماية الموارد الطبيعية.

– وأما على الصعيد الاجتماعي فإنها تعني السعي من أجل استقرار النمو السكاني، ورفع مستوى الخدمات الصحية والتعليمية.

وأخيرا، فإنّ التنمية المستدامة على مستوى الصعيد التكنولوجي تعني نقل المجتمع إلى عصر الصناعات النظيفة التي تستخدم تكنولوجيا منظفة للبيئة.

وتجدر الإشارة إلى أنّ مفهوم التنمية المستدامة تبلور نتيجة للعديد من المحطات والأحداث الهامة التي دعت من خلالها المنظمات الدولية الدول وعلى رأسها الأمم المتحدة إلى ضرورة حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة، وكانت البداية مع إنشاء نادي روما في عام 1968 والذي دعا إلى معالجة النمو الاقتصادي إلى عقد أول مؤتمر دولي حول البيئة في ستوكهولم في 1972، والذي أصرّ على ربط بين البيئة ومشكلاتها الاقتصادية، ثم جاء إصدار اللجنة العالمية للبيئة والتنمية في عام 1987 تقريرا بعنوان **مستقبلنا المشترك**، والذي تمّ فيه طرح التنمية المستدامة كنموذج بديل.

و بعدها جاء المؤتمر الثاني للأمم المتحدة للبيئة والتنمية، أو ما يعرف بقمة الأرض في ري ودي جانيرو في عام 19925، الذي أكد بشكل صريح على التنمية المستدامة، ثم يأتي بعد ذلك مؤتمر القمة العالمية في جوهانسبورغ في دولة جنوب أفريقيا في عام 2002، والذي سُلط فيه الضوء على ضرورة تغيير أنماط الإنتاج والاستهلاك[11]. وفي ديسمبر من عام 2009 انعقد مؤتمر كوبنهاغن بدولة الدانمارك حول موضوع التغيرات المناخية، ولم يخرج بنتائج مرضية بل واتصف بظهور نتائج خجولة للجدل الذي قام بين الدول الصناعية وغير الصناعية، هذا الجدل الذي استمر في مؤتمر باريس في سنة 2017، والذي عكس تضارب المصالح بين الدول الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، والتي مازالت تهدد بالانسحاب في كل مرة من كل المعاهدات والاتفاقيات الدولية التي وافقت عليها سابقا، والمتعلقة بقضايا البيئة وعلاقتها بالتنمية المستدامة، لأنّ التنمية المستدامة تحديدا تمثل بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية نموذجا تنمويا بديل ومختلف عن النموذج الرأسمالي، ذلك أنّه يهدف إلى إصلاح الأخطاء المتعلقة بالنموذج الرأسمالي في علاقته بالبيئة، وبالكثير أيضا من التحديات المتعلقة بالنسبة لهم بتحسين المستوى المعيشي للناس، وضرورة

المحافظة من جهة أخرى على الموارد الطبيعية، في عالم يشهد نموا سكانيا خطيرا وملحوظا بشكل لافت للانتباه، يصاحبه طلب متزايد على الغذاء ومصادر الطاقة والأمن الاقتصادي. وبالتالي لا بد من البحث عن طريقة مختلفة في استخدام الموارد الطبيعية المتجددة بشكل لا يؤدي إلى إنهائها أو تدهورها، أو تناقص جدواها المتجددة خاصة بالنسبة للأجيال القادمة، وطبعا لن يتحقق ذلك إلاّ بوجود الإدارة المثلى والأنجع لتلك الموارد الطبيعية، وكذلك إيجاد سبل المحافظة على البيئة، التي تعد المخزون الطبيعي للموارد والمواد الخام التي يعتمد عليها الإنسان كثيرا. وبالتالي فالبيئة بكل مكوناتها هي التي تمثل العناصر الأساسية التي تحدد شروط ثقافتنا وأنماط حياتنا وطرق استغلالنا لها بالطريقة التي نحافظ بها على مستقبلنا جميعا اجتماعيا واقتصاديا.

ثانيا: أبعاد التنمية المستدامة

للتنمية المستدامة ثلاثة أبعاد رئيسية هي؛ البيئة، والمجتمع، والاقتصاد. وتتحقق عليه التنمية الشاملة بترابط وتوافق بين هذه الأبعاد الثلاثة، أي التوازن بين النظام البيئي والاقتصادي والاجتماعي .

1-البيئة بعد أساسي للتنمية المستدامة:

مما لا شك فيه أنّ الطبيعة تفرض حدود يجب احترامها، تعمل على التسيير الأمثل للموارد الطبيعية، لهذا فإنّ أول بند في مفهوم التنمية المستدامة هو محاولة الموازنة بين النظام الاقتصادي والاجتماعي والبيئي دون استنزاف الموارد الطبيعية مع مراعاة الأمن البيئي[12].

لهذا يتعين مراعاة الحدود البيئية، بحيث يكون لكل نظام بيئي حدود معينة لا يمكن تجاوزها أثناء الاستهلاك، أمّا عدم محاربة تجاوز تلك الحدود فإنّه يؤدي إلى تدهور النظام البيئي، وعلى هذا الأساس يجب وضع الحدود أمام الاستهلاك والنمو السكاني والتلوث، وأنماط الإنتاج السيئة واستنزاف المياه وقطع الغابات وانجراف التربة[13].

و بهدف حماية التراث البيئي والموارد الطبيعية لصالح الأجيال القادمة، كان لا بد من إيجاد حلولا قابلة للاستمرار اقتصاديا، للحدّ من استهلاك الموارد وإيقاف التلوث، فالاستخدام غير العقلاني للموارد تسبب في مشاكل بيئية عديدة أثرت على توازن بين التركيب الكيميائي للغلاف الجوي، حيث يعدّ توازن من أهم عوامل الحياة على الأرض.

و هكذا يمكن القول أنّ البعد البيئي هو الاهتمام بإدارة الموارد الطبيعية وحمايتها، لأنّه العمود الفقري للتنمية المستدامة، حيث أنّ كل تحركاتنا، وبصورة أساسية تركز على كمية ونوعية المصادر الطبيعية على الكرة الأرضية، وعامل الاستنزاف البيئي هو أحد أبرز العوامل التي تتعارض مع التنمية المستدامة، لذلك

نحن بحاجة على معرفة علمية لإدارة المصادر الطبيعية لسنوات قادمة ، وتبقى البيئة عنصر أساسي في أدبيات التنمية المستدامة باعتبار هذه الأخيرة تستهدف ضمان حمايتها والمحافظة عليها.

فتطبيق النهج البيئي بتنفيذ عملية التنمية ينبغي أن يركز على مفهومين أساسيين ألا وهما الاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية والمفهوم الثاني هو التنمية المستدامة المنظفة. لأنّ الملاحظ أنّ أنشطة التنمية العلمية والتكنولوجية التي نفذت في الماضي قد تجاهلت وبشكل جد واضح وصريحة مسألة حماية البيئة، مما أدّ في نهاية المطاف إلى زيادة التدهور البيئي، وزيادة في هدر الموارد الطبيعية. لذلك أصبح اليوم هناك قناعة شبه كاملة وتأكد خاصة في العقدين الأخيرين من القرن الماضي، من أنّ إدارة البيئة بشكل متوازن وسليم يعتبر ضرورة حتمية لعملية التنمية. في الوقت الذي أصبحت فيه مسألة حماية البيئة ووقف التدهور البيئي من الأهداف الرئيسية للتنمية، والتي تسعى إليها كل المجتمعات المتقدمة منها والنامية على حدّ السواء. ولهذا فإنّ فلسفة التنمية المستدامة نجدها ترتكز على حقيقة مفادها بأنّ الاهتمام بالبيئة يعتبر أمرا أساسيا لعملية التنمية الاقتصادية، وهو أيضا من العناصر الأولية في مفهوم التنمية المستدامة.

2-البعد الاقتصادي للتنمية:

إنّ البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة يتطلب إيقاف تبديد الموارد الاقتصادية الباطنية والسطحية، والحد من التفاوت في المداخيل والثروة، فضلا عن الاستخدام الرشيد للإمكانيات الاقتصادية.

و كلّ هذا يتحقق من خلال تغيير أسلوب الإنتاج، وذلك أنّ الإنتاج المتوافق مع النظام البيئي سيختلف اختلافا كاملا عن الإنتاج السابق الذي لا يراعي ولا يهتم إطلاقا بالمكون البيئي، ويكون ذك من خلال إدخال إصلاحات جذرية على نظام الإنتاج، كالقيام بتخفيض في مستوى مدخلات الإنتاج من المصادر الطبيعية، حيث يعتبر تغيير المدخلات أحد الإصلاحات الجوهرية المطلوبة لإدراج حماية النظام الطبيعي ضمن الاقتصاد الكلي (التنمية) مثل التحول من استخدام النفط إلى استخدام الطاقات المتجددة، والتحول من استخدام مواد خام إلى مواد مستعملة[14]. إضافة إلى ذلك العمل على تقليص المخلفات من النفايات وملوثات وتصميم منتجات ذات كفاءة بيئية تراعي فيها إشباع الحاجات البشرية، في الوقت الذي تقلل فيه من التأثيرات البيئية السلبية، وكذا كثافة استغلال الموارد للوصول بها إلى مستوى يتناسب على الأقل مع طاقة احتمال الأرض التقديرية[15].

و في سياق آخر، فإنّ مسائل البيئة والتنمية الاقتصادية التي كانت مستقلة بعضها عن بعض، أصبحت الآن مرتبطة ومتشابكة تشابكا لا يمكن فصله. فالتدهور البيئي يدفع الناس بأعداد متزايدة إلى الفقر، وهذا الأخير أصبح من العوامل الأساسية للتدهور البيئي. ولعل هذا ما تفطنت له اليابان كدولة متقدمة استطاعت

أن تحقق نتائج هامة في هذا المجال، فالوصول إلى مياه نقية وصرف صحي كافي، وتصريف النفايات، وتحسين نوعية الهواء، وانخفاض المواد الكيماوية بنسبة 60%، فكل ذلك صاحبه نمو اقتصادي كبير، مما يجسد العلاقة بين البيئة والتنمية المستدامة التي تهدف إلى تحقيق أهداف اقتصادية، بالتركيز على توزيع فوائد النمو الاقتصادي توزيعا عادلا بالمحافظة على البيئة وإعطاء العنصر البشري دورا أساسيا في عمليات التنمية باعتباره أداتها وهدفها الأساسي.

3-البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة:

يشير هذا البعد إلى العلاقة المنسجمة الموجودة بين الطبيعة والإنسان، وإلى النهوض برفاهيته وتحسين سبل الحصول على الخدمات الصحية والتعليمية، والوفاء بالحدّ الأدنى من معايير وشروط الأمن، واحترام حقوق الإنسان[16]، وفي هذا السياق تعرف الأمم المتحدة التنمية البشرية المستدامة بأنّها تنمية لا تكتفي فقط بتواجد النمو، بل أيضا توزع عائداته بشكل عادل، وهي تجدد البيئة بدل الإضرار بها، وتمكّن الناس من المشاركة بدل تهميشهم، وتوسع خياراتهم وفرصهم وتؤهلهم للمشاركة في القرارات التي تؤثر في حياتهم.

من الواضح أنّ التنمية المستدامة تعتمد اعتمادا كبيرا على المشاركة الإيجابية لكل أفراد المجتمع فيها، لذا يمكن القول بأنّها تنمية الإنسان من أجل الإنسان، ومعناها الاستثمار في قدراته وكفاءاته وتوسيع نطاق الخيارات المتاحة له سواء، في الصحة والتعليم أو المهارات، حتى يتحقق العمل على نحو منتج ومبدع وخلاّق، " وبهذا المعنى فإنّ التنمية من أجل الناس معناها كفالة توزيع ثمار النمو الاقتصادي الذي يحققونه توزيعا واسع النطاق بحيث يستفيد منه الجميع، أما التنمية بواسطة الناس فهي إعطاء لكل فرد فرصة للمشاركة فيها، وأكثر أشكال المشاركة كفاءة هو الحصول على عمالة منتجة ومأجورة[17].

إنّ التنمية البشرية المستدامة تعني كذلك الإنصاف داخل الجيل الواحد من جهة، والعدالة بين الأجيال، من جهة أخرى، ممّا يمكّن الأجيال الحاضرة والقادمة من توظيف قدراتها الممكنة أفضل توظيف مع مراعاة عدم تجاهل التوزيع الفعلي للفرص الحالية، إذ يكون من الغريب الانشغال البالغ برفاهية الأجيال القادمة بينما نتجاهل محنة الفقراء الموجودين اليوم[18].

كما يقتضي البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة ترشيد النمو السكاني، إذ أنّ التزايد الكبير لسكان الأرض وبمعدلات خيالية أصبح أمرا مكلفا ويحدث ضغوطا شديدة على استخدام الموارد الطبيعية، وتكون النتيجة تزايد إنتاج النفايات السائلة منها والغازية والصلبة، وهو ما يعني استنزاف الموارد وتدهور البيئة الطبيعية.

و عليه يجب العمل على تثبيت نمو السكان، لأنّ حدود قدرة الأرض على إعالة الحياة البشرية غير معروفة ولا مضبوطة، وضغط السكان هو عامل متنامي من عوامل تدهور البيئة والإفراط في استغلال مواردها الطبيعية[19].

ثالثا: أهم التيارات المفسرة لقضية البيئة والتنمية المستدامة

إنّ التنمية المستدامة هي التنمية التي تحقق التوازن بين النظام البيئي والاقتصادي والاجتماعي، وتساهم في تحقيق أكبر قدر من النمو في كل نظام من هذه الأنظمة، وعموما تتمثل أهم التيارات المفسرة لقضية البيئة والتنمية المستدامة في ما يلي:

- **التيار الأول:** تعدّ نظرية التحديث من المقاربات النظرية الأولى التي حاولت تفسير قضية التنمية في سنوات الخمسينيات والستينيات. حيث أقام منظروها أفكارهم وتصوراتهم الخاصة بالتنمية، معتمدين في ذلك على التمييز الكلاسيكي بين ما هو قديم وما هو حديث، ومؤكدين على القيم والمعايير السائدة في هذين النوعين من المجتمعات، وأنساقها الاقتصادية. ونادوا أيضا من بينهم دوركايم إلى أنّ الانتقال من العلاقات الاقتصادية المحدودة في المجتمعات التقليدية إلى الاتحادات الاقتصادية الابتكارية المعقدة، يقوم على تغيير جوهري في قيم واتجاهات ومعايير الناس[20].(بن يحي، 2005، ص. 101)
- **التيار الثاني:** وفي إطار البحث عن رؤية جديدة للتنمية برزت مدرسة التبعية كرد فعل مباشر على فشل السياسات التنموية المطبقة في بلدان العالم الثالث، وعدم تماشيها مع أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية، ورافضة لأفكار نظرية التحديث، هذه الأخيرة التي ترجع غياب التنمية في الدول النامية إلى غياب منظومة قيم التحديث المناسبة لذلك، بدلا من ذلك يفسر منظرو التبعية عكس ما ذهب إليه الفكر الماركسي في تحليل ظاهرة التخلف بناء على ضوء العوامل الكامنة في المجتمع. حيث حاول منظرو مدرسة التابعية فهم أبنية المجتمع من الخارج، وذلك من خلال رؤية تاريخية عالمية تربط بين هذه الأبنية في أبعادها الطبقية والاجتماعية والسياسية[21].
- **التيار الثالث:** ويعتبر تيار الخوصصة من أبرز التيارات التنموية الجديدة الذي انتقد كل النظريات التي كانت تعطي الأولوية في السابق للدور القيادي في عملية التنمية، وتمّ استبدال ذلك بسياسات تنموية تعطي الأولوية لآليات السوق وللمبادرات الفردية، مؤكدة أنّ القطاع الخاص أكثر كفاءة في إدارة التنمية من القطاع العام، والذي تسبب في خلق اختلالات بنيوية ومشاكل اقتصادية وتقييد المبادرات الفردية، مما أدّى إلى تدني في مستوى الكفاءة الإنتاجية.
- **التيار الرابع:** في أواخر الثمانينيات برز تيار تنموي آخر يدعو إلى أن تكون التنمية منسجمة أساسا مع ثقافة المجتمع ومعتقداته وقيمه، حيث يرجعون تعثر البرامج التنموية السابقة على أنّه نتيجة لتجاهلها الثقافي،

وعليه لا بدّ من تصحيح ذلك بوضع القيم الثقافية في جوهر عملية التنمية. وقد أظهرت التجارب العلمية أنّ أيّ إستراتيجية تنموية تسقط من حسابها البعد الثقافي تكون عرضة لتوليد الاغتراب الثقافي والاجتماعي والحضاري، وبالتالي فشل التنمية في تحقيق أهدافها.

يظهر أنّ كل هذه التيارات من خلال دراستها وتحليلاتها لمعوقات ومقومات التنمية تقدم تحليلا ضيقا وأحاديا تنحاز فيه لعناصر سياسية وأيديولوجية، متجاهلة أهمية العنصر البيئي عند حديثها عن التنمية والتي تعتمد على الموارد البيئية، وهذا ما سمح مستقبلا بظهور مفهوم جديد للتنمية يرتكز أساسا على البعد البيئي يعرف بالتنمية المستدامة. وهذا ما سنتعرض له في التيار الخامس.

- **التيار الخامس:** ورغم حداثة مصطلح التنمية المستدامة إلاّ أنّ استخدامه انتشر في أدبيات التنمية، فضلا عن محاولة التيار المحافظ والحديث احتواء واستغلال المفهوم لأغراض سياسية وأيديولوجية.

فالاتجاه المحافظ يسعى لحصر مفهوم التنمية المستدامة ضمن إطار الاستعمار الاقتصادي، حيث سعت الدوائر السياسية والاقتصادية الحاكمة إلى الارتقاء بالوعي البيئي لكن دون المساس بفلسفة النموذج الاقتصادي الرأسمالي.

غير أنّ هذا التيار يتجاهل تماما العلاقة الموجودة بين التدهور البيئي والنظام الرأسمالي، الذي هو المسؤول الأول عن استنزاف الموارد الطبيعية، وهو من أساء كثيرا للبيئة، وبالتالي فهذا الاتجاه يوظف مفهوم التنمية المستدامة من أجل التغطية على مسؤولية النظام الرأسمالي من ناحية الإضرار بالبيئة.

و مقابل ذلك برز اتجاه آخر مناهض للاتجاه المحافظ ألا وهو التيار البيئي النقدي، الذي يرى أنّ التنمية المستدامة كتعبير جديد عن حاجات الإنسان المعاصر لمراجعة المسلمات الحياتية السائدة، والتي برزت مع بروز الحضارة الصناعية، التي تعتبر المسؤولة عن تمرد الإنسان على البيئة وإضراره بها[22].

إنّ تحقيق تنمية منسجمة مع متطلبات البيئة لا يعدّ جديدا، حيث أنّ استخدام مصطلح التنمية المستدامة برز لأول مرة من خلال مؤتمر ستوكهولم حول البيئة سنة 1972، إذ تمت مناقشة إمكانية تحقيق تنمية اقتصادية مع المحافظة على البيئة، وهكذا يمكن القول أنّ البيئة هي العمود الفقري للتنمية المستدامة، حيث أنّ كل تحركاتها وبصورة أساسية تركز على كمية ونوعية المصادر الطبيعية على الكرة الأرضية، وعامل الاستنزاف البيئي هو أحد العوامل المتعارضة مع التنمية المستدامة، لذلك نحن بحاجة إلى المحافظة على البيئة لتحقيق التقدم الشامل اقتصاديا واجتماعيا، أي تطبيق المفهوم الشامل لإستراتيجية التنمية بشروطها الصحيحة اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا وبيئيا.

نستخلص مما سبق أهمية عنصر البيئة في أدبيات التنمية المستدامة، باعتبار أنّ هاته الأخيرة تستهدف حمايتها والحفاظ عليها كونها الأساس الذي تقوم عليه، وبالتالي كان من الضروري بيان مفهوم

التنمية المستدامة وأبعادها الأساسية. فالحفاظ على البيئة يؤدي إلى تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي المنشور، وهكذا فإنّ عملية التنمية المستدامة هي عملية موجبة تهدف بالاتجاه الأفضل والأحسن والخير الاجتماعي، وتنادي بالمساواة في الفرص، وتسعى إلى تلبية الحاجات الإنسانية الأساسية من تعليم وصحة ومعرفة وتطوير القدرات وحماية حقوق الإنسان، مما يتطلب أطر قانونية لحمايتها من أجل تحقيق الرفاهية والتنمية وهذا ما سنعرضه فيما يلي.

المبحث الثاني: التشريع الجزائري وحماية البيئة في إطار التنمية المُستدامة:

اعتبر التدهور البيئي من الآثار الحتمية للتقدم الصناعي والتكنولوجي الذي عرفه العالم، أي أنه يمثل نوع من الثمن الذي كان لا بد من دفعه مقابل هذا التطور الكبير، ومن هنا فرضت فكرة حماية البيئة نفسها على رجال السياسة والاقتصاد والقانون خاصة مع تزايد الوعي العالمي بالآثار المدمرة لتدهور الوضعية البيئية التي برزت بوضوح في النصف الثاني من القرن العشرين على إثر حدوث مجموعة من الكوارث البيئية التي هزت العالم لتدق ناقوس الخطر.

ولأن موضوع البيئة وحمايتها يأتي على رأس أولويات الدول الكبرى، فقد بادرت إلى وضع الآليات القانونية القادرة على تجسيد هذا المبدأ مع ضمان استمرار النشاطات التنموية دون الإضرار بالبيئة.

وتأتي الجزائر في مقدمة الدول التي أعطت أهمية كبيرة لقضايا حماية البيئة خاصة مع بروز نظرية التنمية المُستدامة لتظهر مبادئها وتطبيقاتها على مستوى التشريعات والقوانين الجزائرية بهدف مواجهة التحديات الرئيسية للتنمية المستدامة[23].

المطلب الأول *الاستراتيجيات القانونية لحماية البيئة*

اعتمد المشرع الجزائري على تكريس الحماية القانونية للبيئة على استراتيجيتين أساسيتين:

-الأولى انفرادية تحتكر بموجبها الدولة من خلال مؤسساتها التشريعية والقضائية إدارة البيئة وحمايتها.

-الثانية تشاركية تتعاون وتتفاعل فيها الدولة مع مختلف الفاعلين في مجال إدارة البيئة وتحديدا المجتمع المدني.

اولا استراتيجية الضبط الإداري التي تتمثل في مجموعة من القيود والضوابط التي تعتمد عليها الدولة لحماية البيئة[24].

يحدد المُشرع الجزائري مجموعة من الأدوات والآليات القانونية لممارسة الضبط الإداري وعلى رأسها التراخيص والتصاريح والحظر والإلزام.

* وتعتبر التراخيص من أهم هذه الوسائل القانونية لقُدرتها ونجاعتها للتدخل قبل حدوث الاعتداء على البيئة خاصة ما يتعلق بالمشاريع الصناعية المهددة للبيئة والتي تستنزف الموارد الطبيعية وتؤدي إلى اختلال التوازن البيئي.

وتعرف التراخيص على أنها الإذن الصادر من الإدارة المختصة بممارسة نشاط معين ولا يجوز ممارسته بغير هذا الإذن[25].

وعموما يتضمن التشريع الجزائري كثير من التطبيقات المرتبطة بالتراخيص الإدارية الخاصة بحماية البيئة وأهمها التراخيص المتعلقة بالنشاط الصناعي والمرتبطة أساسا بالنفايات الصناعية الخطيرة المهددة للبيئة خاصة النفايات الناجمة عن استغلال المنشآت المصنفة التي تمثل خطورة على الصحة والنظافة العمومية مما يستدعي خضوعها لرقابة خاصة بهدف منع مخاطرها.

وفي الإطار نفسه نجد أن المشرع الجزائري فرض ضرورة الحصول على ترخيص من خلال نصه على أن عملية نقل النفايات الخاصة الخطرة تخضع لترخيص من طرف الوزير المكلف بالبيئة بعد استشارة الوزير المكلف بالنقل[26].

يتضح من خلال ما سبق أن المشرع الجزائري وفي إطار نظام التراخيص المتعلقة بالنشاط الصناعي قد وضع ضوابط صارمة للحفاظ على البيئة والصحة العمومية.

ومن بين الآليات التي اعتمد عليها المشرع الجزائري لحماية البيئة الترخيص المتعلق بالنشاط العمراني لتكريس العلاقة الموجودة بين عملية التهيئة العمرانية وحماية البيئة بمعنى الاعتراف بوسائل تعمير مشجعة ولكن في ظل احترام قواعد التهيئة والعمران والمناطق المصنفة كمعالم ثقافية لا يمكن المساس بها[27].

وبالإضافة إلى التراخيص المتعلقة بالنشاط الصناعي والعُمراني أكد القانون الجزائري على التراخيص الخاصة باستغلال الموارد الطبيعية بهدف ترشيد استغلالها مما يؤدي إلى عقلنة استخدام واستغلال الموارد الطبيعية في إطار قانوني يحمي الثروات الوطنية وعلى رأسها الثروة الغابية والمائية ويحقق التوازن بين متطلبات التنمية ومقتضيات حماية البيئة من خلال تدخل الهيئات القانونية[28].

ثانيا: استراتيجية الشراكة مع الفاعلين الاجتماعيين.

إن حماية البيئة ليست مسؤولية الدولة فقط بل تتعداها إلى الجمعيات والمجتمع المدني الذي لا يقل أهمية في هذا الجانب على اعتباره شريكا أساسيا في المحافظة على البيئة وكسب معركة التنمية المُستدامة وهذا ما نص عليه القانون الجزائري أي أن الشراكة البيئية تعتبر أحد أهم الآليات القانونية للمحافظة على البيئة، هذه الشراكة التي تُجسدها الجمعيات البيئية ومعها المؤسسات الإعلامية والتعليمية.

في الحقيقة لم يقدم التشريع الجزائري تعريفا محددا للجمعية البيئية فكل ما قدمه هو تعريف عام يخص كل الجمعيات بأنها اتفاقية تخضع للقوانين ويجتمع في إطارها أشخاص طبيعيون ومعنويون على أساس تعاقدي، كما يشتركون في تسخير معارفهم ووسائلهم طوعا ولغرض غير مُربح من أجل ترقية النشاطات الاجتماعية والعلمية والبيئية ويجب أن يحدد هدف الجمعية بدقة وأن تكون تسميتها مطابقة له[29].

المطلب الثاني: أساليب الحماية القانونية للبيئة في اطار التنمية المستدامة

لقد منح المُشرع الجزائري من خلال القانون 03-10 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المُستدامة للجمعيات البيئية دورا مهما في مجال إدارة البيئة وهذا وفق أسلوبين أساسيين:

أولا الأسلوب الوقائي:

الذي يستند أساسا على الاتصال بالجمهور ويستمد فعاليته من تضامن أعضائه وكفاءتهم في تحسيس المواطنين وكل فعاليات المجتمع المدني بالأخطار التي يسببها التدهور البيئي وهذا ما يُسمى بالتربية البيئية التي تبدأ من رياض الأطفال وتستمر خلال كل مراحل التعليم بهدف إيجاد الكفاءات القادرة على التعامل مع المشكلات البيئية المختلفة.

إن الدور الوقائي للجمعيات يظهر في قدرتها على جمع المعلومات المتعلقة بالمشاكل التي تهدد البيئة وتقديمها للجهات والمؤسسات المسؤولة على التعامل مع هذه المشاكل قصد تصحيحها واتخاذ القرارات المناسبة الكفيلة لحماية البيئة.

ثانيا الأسلوب العلاجي للجمعيات:

أو ما يعرف بالتقاضي الذي يُعيد تفعيل دور الجمعيات بقوة القانون حيث بإمكانها رفع الدعاوي أمام القضاء في القضايا المرتبطة بالبيئة وتحديدا المساس بها وهذا بموجب المادة 36 من القانون 03 – 10 المتعلق بحماية البيئة.

وعليه فإن القانون الجزائري قد منح للجمعيات البيئية حق التدخل عن طريق اللجوء للقضاء أي تحريك الدعاوي العمومية الخاصة بالجرائم البيئية مما يضفي على عملها فعالية في مجال حماية البيئة في إطار الشراكة.

* **المؤسسات الإعلامية** أو ما يعرف بالإعلام البيئي وهو أحد أهم أجنحة التوعية البيئية وهو أداة إذ أحسن استعمالها كان لها مردود فعال للرقي بالوعي البيئي ونشر الإدراك السليم للقضايا البيئية، ويعمل الإعلام البيئي على تفسير وفهم وإدراك الجمهور المتلقي لقضايا البيئة بهدف بناء قناعات صحيحة اتجاه قضايا البيئة.

إن الإعلام البيئي يسعى إلى بناء رؤية تستند إلى إحساس بالمسؤولية المشتركة بين الجمهور والمؤسسات الرسمية انطلاقا من أن البيئة تراث طبيعي واجتماعي وثقافي مشترك ولا بد من تحقيق التوازن بين البيئة والإنسان.

وقد خص المشرع الجزائري مسألة الإعلام البيئي أهمية خاصة من خلال الباب الثاني من القانون 03-10 حيث اعتبر الإعلام البيئي من أهم الأدوات في تسيير البيئة[30].

وفي نهاية هذه الدراسة نستخلص أن تحقيق التوازن بين متطلبات التنمية ومقتضيات حماية البيئة لن يتحقق دون تفعيل الآليات القانونية التي من شأنها رفع مستوى الوعي بأهمية المحافظة على البيئة وتحقيق تنمية مستدامة قادرة على تجاوز واقع التخلف ولن يتحقق ذلك دون المحافظة على البيئة من التلوث والتصحر والأوبئة والمجاعات.

خاتمة:

لقد أسقطت أدبيات التنمية التقليدية البيئة وتعاملت معها كمجرد وسيلة لتحقيق التنمية، فقد فضلت هذه الأدبيات ما هو سياسي وإيديولوجي واقتصادي وتمّ تجاهل البعد الطبيعي أي البيئي في التنمية، وهو البعد الذي اتضح فيما بعد عمق وقوة تأثيره في مجمل مسارات التنمية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. فالبعد البيئي إذن هو العمود الفقري للتنمية المستدامة التي لا تتعارض مع البيئة بل تتفق وتتكامل معها، وهي التي تؤدي إلى تحقيق التطور الاجتماعي والاقتصادي بأكبر قدر من الحرص على الموارد الطبيعية المتاحة وبأقل قدر ممكن من الإضرار أو الإساءة إلى البيئة، مما يجعلنا نقترح مجموعة من التوصيات تتمثل في:

- على الجزائر أن تتبع مسار التنمية المستدامة ، بهدف في الأساس إلى إشباع حاجات ورغبات الأفراد، وتحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي المرغوب فيه، وهنا تكون البيئة هي المصدر الرئيسي الذي تأخذ منه الموارد الأساسية لتحقيق أهدافها التطورية، وبالتالي يتعين استغلال موارد البيئة، والتي تتميز بالفناء والانتهاء، بأسلوب عقلاني لضمان استمرارها في العطاء والحدّ من أنماط الإنتاج والاستهلاك غير الرشيدة بغية توجيهها نحو التنمية المستدامة، وهذا من خلال سن قوانين صارمة لحمايته والحرص على تطبيقها، وفرض غرامات وعقوبات على مخالفيها.
- يجب أن يحتل موضوع البيئة والتنمية المستدامة مكانة هامة في جدول اهتمامات وأجندات رجال السياسة والاقتصاد وخاصة القانون، فالحماية القانونية للبيئة عنصر أساسي من عناصر التنمية المستدامة، وغايتها وهدفها من أجل الوصول إلى ما يعرف بالاستدامة البيئية. ولن يتحقق ذلك دون توضيح الأطر القانونية لحماية البيئة واتباع استراتيجياتها وأساليبها التي سنها المشرع .

– يتعين مراعاة الحدود والضوابط البيئية، بحيث يكون لكل نظام بيئي حدود قانونية معينة لا يمكن تجاوزها خاصة فيما يتعلق بمسألتي الاستهلاك والاستنزاف، لأنّه في حالة تجاوز أحدهما لتلك الحدود فإنّه يؤدي إلى تدهور النظام البيئي ككل.

الهوامش:

(1)خالد كواش" *السياحة والأبعاد البيئية*"، **جديد الاقتصاد**، الجمعية الوطنية للاقتصاديين الجزائريين، الجزء2، العدد2 الجزائر.2007، ص. 30

(2)ابتسام سعيد الملكاوي، ***جريمة تلويث البيئة***، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان.2008، ص.18.

(3)داوود عبد الرزاق الباز ، ***الأساس الدستوري لحماية البيئة من التلوث***، دار النشر للفكر الجامعي، الإسكندرية ،2006، ص.35.

(4)محمد بن عبد الرحمن اليحي وآخرون، ***علم البيئة والتربية البيئية***،الإدارة العامة للمقررات المدرسية، السعودية،2010، ص 12.

(5)زلياط حياة، ***البيئة؛ مفهومها، مكوناتها، والمشاكل التي تعاني منها***، 2009.

(6)زين الدين عبد المقصود، ***البيئة والإنسان؛ علاقات ومشكلات***، دار البحوث العلمية، الكويت، دون سنة النشر، ص159.

(7)Alain Beitone et d'autre, (2001), , ***economie,*** *edition Dalloz, Paris, p. 27.*

(8)ضاري ناصر العجيمي، ***الأبعاد البيئية للتنمية***المعهد العربي للتخطيط، ، الكويت، 1992، ص.212.

(9)Jean marie haviley, (1998), ***le développement soutnable,*** Ed economica, Pari, p.8.

(10)اللجنة العالمية للبيئة والتنمية (مستقبلنا المشترك) ترجمة محمد كامل عارف، سلسلة المعرفة، الكويت، عدد 142، أكتوبر1989.

(11)Nicole demontiez et Herve Macquart, (2009), ***les grandes questions de l'environnement,*** Edition l'étudiant, Paris, p.82.

(12)جميل طاهر، ***النفط والتنمية المستدامة في الأقطار العربية***، المعهد العربي للتخطيط، الكويت،1997، ص.03.

(13)ناصر مراد، *التنمية المستدامة وتحدياتها في الجزائر"*،***مجلة بحوث اقتصادية عربية***، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد46 ، 2009، ص. 108.

(14)دوجلاس موشيت، ***مبادئ التنمية المستدامة***، ط1، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، القاهرة،2000، ص.26.

(15)كلود فوسلير وبيير جيمس، ترجمة: علا أحمد ***إصلاح، إدارة البيئة من أجل جودة الحياة***، القاهرة،2001، ص. 81.

(16)العايب عبد الرحمن، "العمل والبطالة كمؤشرين لقياس التنمية المستدامة"، **مجلة أبحاث اقتصادية**، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، العدد 4،2008، ص.100.

(17)زرنوخ ياسمينة، (2005)، ***إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر***، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، ص.124.

(18)http ;//www.arab-hdr.org اطلع عليه بتاريخ 2018/12/20،

(19)سنوسي زوليخة، بوزيان الرحماني هاجر، ***البعد البيئي لإستراتيجية التنمية المستدامة***، مداخلة في الملتقى الدولي حول التنمية المستدامة المنعقد بجامعة سطيف، أفريل 2008، ص. 07.

(20)بن يحي سهام، ***الصحافة المكتوبة وتنمية الوعي في الجزائر –دراسة تحليلية–***، مذكرة ماجستير، جامعة منتوري، قسنطينة،2005، ص.101.

(21)بن يحي سهام، المرجع السابق، ص 101.

(22)بن يحي سهام، المرجع السابق، ص 101.

(23)تقرير حول حالة ومستقبل البيئة في الجزائر سنة 2005، ص27، مخطط وطني لأنشطة البيئة والتنمية المستدامة. 2005، ص.13.

(24)مصطفى أبو زيد فهمي، ***الوسيط في القانون الإداري***، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية،2000، ص. 245.

(25)طارق إبراهيم الدسوقي،***الأمن البيئي: النظام القانوني لحماية البيئة***، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2009، ص. 355.

(26)المادة 24 من القانون 01–19 المؤرخ في 12 – 12 – 2001 المتعلق بالنفايات ومراقبتها.

(27)المادة 24 من القانون 3–03 المؤرخ في 2003 المتعلق بمناطق التوسع السياحي، الجريدة الرسمية، العدد 11.

[28]المرسوم التنفيذي 07-145 المؤرخ في 19 – 05 – 2007 الجريدة الرسمية، عدد 34.

[29]المادة 2 من القانون 12-06 المؤرخ في 12 – 2012 المتعلق بالجمعيات، الجريدة الرسمية، عدد 2.

[30]القانون 3-10، المؤرخ في 19 – 07 – 2003 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، الجريدة الرسمية، عدد 43.

قائمة المراجع:

1-القوانين والمراسيم:

- تقرير حول حالة ومستقبل البيئة في الجزائر سنة 2005، ، مخطط وطني لأنشطة البيئة والتنمية المستدامة.
- برنامج الأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية لسنة 1995.
- القانون 3-10، المؤرخ في 19 – 07 – 2003 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، الجريدة الرسمية، عدد 43.
- المادة 2 من القانون 12-06 المؤرخ في 12 – 2012 المتعلق بالجمعيات، الجريدة الرسمية، عدد 2.
- المادة 24 من القانون 01-19 المؤرخ في 12 – 12 – 2001 المتعلق بالنفايات ومراقبتها.
- المادة 24 من القانون 3-03 المؤرخ في 2003 المتعلق بمناطق التوسع السياحي، الجريدة الرسمية، العدد 11.
- المادة 55 من المرسوم التنفيذي رقم 98-339 المعدل والمُتمم المؤرخ في 3 – 11 – 98 الخاص بالتنظيم المطبق على المنشأة.
- المرسوم التنفيذي 07-145 المؤرخ في 19 – 05 – 2007 الجريدة الرسمية، عدد 34.

2-الكتب

- ابتسام سعيد الملكاوي، ***جريمة تلويث البيئة***، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان.2008
- جميل طاهر، ***النفط والتنمية المستدامة في الأقطار العربية***، المعهد العربي للتخطيط، الكويت،1997
- داوود عبد الرزاق الباز، ***الأساس الدستوري لحماية البيئة من التلوث***، دار النشر للفكر الجامعي، الإسكندرية ،2006
- دوجلاس موشيت، ***مبادئ التنمية المستدامة***، ط1، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، القاهرة،2000

- زين الدين عبد المقصود، ***البيئة والإنسان؛ علاقات ومشكلات***، دار البحوث العلمية، الكويت، دون سنة النشر
- ضاري ناصر العجيمي، ***الأبعاد البيئية للتنمية***المعهد العربي للتخطيط، ، الكويت، 1992
- طارق إبراهيم الدسوقي،***الأمن البيئي: النظام القانوني لحماية البيئة***، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2009.
- كلود فوسلير وبيير جيمس، ترجمة: علا أحمد ***إصلاح، إدارة البيئة من أجل جودة الحياة***، القاهرة،2001
- محمد بن عبد الرحمن اليحي وآخرون،***علم البيئة والتربية البيئية***،الإدارة العامة للمقررات المدرسية، السعودية،2010
- مصطفى أبو زيد فهمي، ***الوسيط في القانون الإداري***، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية،2000

- Alain Beitone et d'autre, (2001), , ***economie,*** *edition Dalloz, Paris*.
- Jean marie haviley, (1998), ***le développement soutnable,*** Ed economica, Paris.
- Nicole demontiez et Herve Macquart, (2009), ***les grandes questions de l'environnement,*** Edition l'étudiant, Paris.

3-الرسائل والمذكرات

- بن يحي سهام، ***الصحافة المكتوبة وتنمية الوعي في الجزائر –دراسة تحليلية–***، مذكرة ماجستير، جامعة منتوري، قسنطينة،2005
- زرنوخ ياسمينة، (2005)، ***إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر***، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية.
- زلياط حياة، (2009)، ***البيئة؛ مفهومها، مكوناتها، والمشاكل التي تعاني منها.***
- سنوسي سعيدة، ***الآثار البيئية والصحية للاستهلاك الجماعي للطاقة الحفرية ودور التنمية المستدامة –حالة الجزائر–***، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة عنابة،2010

4-المقالات

- خالد كواش" *السياحة والأبعاد البيئية*"، **جديد الاقتصاد**، الجمعية الوطنية للاقتصاديين الجزائريين، الجزء2، العدد2 الجزائر.2007.

- الرياشي سليمان ***دراسات في التنمية العربية للواقع والآفاق***، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 19، بيروت. 2002.
- العايب عبد الرحمن، "العمل والبطالة كمؤشرين لقياس التنمية المستدامة"، **مجلة أبحاث اقتصادية**، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، العدد 4،2008
- اللجنة العالمية للبيئة والتنمية (مستقبلنا المشترك) ترجمة محمد كامل عارف، سلسلة المعرفة، الكويت، عدد 142، أكتوبر 1989
- ناصر مراد، *التنمية المستدامة وتحدياتها في الجزائر"*،***مجلة بحوث اقتصادية عربية***، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد46 ،2009

5-أشغال الملتقيات

- سنوسي زوليخة، بوزيان الرحماني هاجر، ***البعد البيئي لإستراتيجية التنمية المستدامة***، مداخلة في الملتقى الدولي حول التنمية المستدامة المنعقد بجامعة سطيف، أفريل 2008

6-المواقع الالكترونية

الموقع: http ;//www.arab-hdr.org اطلع عليه بتاريخ 2018/12/20،